ترجمـــــــــــــــات |
مـن العـــدد ٣١ | ربيع الاول | كانون الثاني | ٢٠١٥

هل تسمح السعودية بتدهور أسعار النفط؟

ميغان أوسوليفان، جين كيركباتريك

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

سايجون تسقط مرة أخرى في بغدادإني أعلم ما تعنيه كلمة سقوط مدينة, فقد كنت هناك

بيتر آرنيت

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

مع وجود استثناءات قليلة، بيّن اجتماع منظمة أوبك الأسبوع الماضي بأنها إن لم تكن ميتة، فهي على الأقل في غيبوبة.

قد يكون هذا الحكم معقولاً على أساس قدرتها على القيام بعمل جماعي لدعم أسعار النفط على المدى القصير للإنتاج.

ولكن الاستنتاج الأكثر ذكاءً ودقة هو أن منظمة أوبك، على الأقل في المستقبل المنظور، ليست أكثر من كونها السعودية.

وعلى الرغم من رضا السعوديين عن أسعار النفط العالمية في الوقت الراهن، هناك أسباب سياسية - إن لم تكن اقتصادية - يمكنهم تحفيزها على العمل ضد أية انخفاضات متوقعة في الأشهر المقبلة.

ـ أسعار النفط

من الواضح إلى حد ما لماذا لم يحصل أي اتفاق على خفض الإنتاج عندما اجتمع ممثلو أوبك في فيينا الاسبوع الماضي.

حيث يشعر العديد من كبار المنتجين في المنظمة أن لديهم أسباباً وجيهة تمنع شملهم بأي تخفيض إنتاجي على نطاق أوبك.

فإنتاج إيران الحالي هو بالفعل أقل بكثير من حصتها، ويرجع ذلك أساسا إلى العقوبات الغربية.

العراق الذي لم يكن له حصة في الإنتاج منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، في قتال مع الدولة الإسلامية ولا يزال يحاول إعادة البناء بعد عقود من العقوبات والحروب.

ليبيا لديها الآن حكومتين تتقاتلان بحاجة لدعم الإيرادات النفطية، وهي تنتج جزء من الكميات ا لتقليد ية .

(ومن المثير للاهتمام، أرادت كلا الحكومتين في ليبيا إرسال وزراء نفط إلى فيينا، على الرغم من السماح لواحد فقط بالمشاركة).

ينبغي أن تكون الرياض مدركة لكيفية فهم مواطنيها لانخفاض أسعار النفط. فحتى لو كانت الأمة قادرة على تجاوز التداعيات الاقتصادية، يمكن لانخفاض الأسعار أن يترجَم إلى تصور لدى الشعب السعودي بأن النظام الملكي قد فقد السيطرة على سوق النفط، مما يخلق المزيد من الاضطراب في بيئة سياسية محلية غير غامضة.

وتواجه نيجيريا تهديدا متصاعداً من بوكو حرام, والقائمة تطول.

النتيجة هي أنه خلافا لما حدث في السنوات الماضية، لدى عدد قليل من أعضاء أوبك فسحة في موازناتهم تمكنهم من اتخاذ إجراءات يخاطرون من خلالها بخفض الإيرادات.

علاوة على ذلك، هناك انعدام ثقة بين الدول في البقاء على التزاماتها. بالنسبة للعديد من البلدان، سيكون من الصعب مقاومة الرغبة في الحفاظ

على مستوى الإنتاج على أمل أن يخفض الآخرون إنتاجهم.

وعلى النقيض من أعضاء أوبك الآخرين، والذين لدى كل واحد منهم تقريبا تسعير مالي, فوق سعر الـ ٧١ دولارا للبرميل لنفط برنت، يبدو أن السعودية مرتاحة مع وجود الركود الحالي, وهو موقف اقتصادي قوي: لديها احتياطي يقارب ٧٥٠ مليار دولار، وديونها الوطنية عمليا غير موجود, وميزانيتها مثقلة بمشاريع البنى التحتية الكبيرة، والتي يمكن قطع الكثير منها إذا لزم الأمر.

يمكن حينها تجاوز انخفاض الأسعار وذلك لحماية حصتها في السوق وانتظار ديناميات جديدة في السوق لتستقر بها.

هناك تفسيرات أخرى لما يبدو رضا سعودياً حول السعر. بعض المحللين، في اعتقادي، يفرطون في التأكيد على رغبة السعودية في تحدي إنتاج الولايات المتحدة من نفط صخور الطَّفَل وبالأخص ازدياد إنتاج النفط الأميركي خلال السنوات القليلة الماضية قد قلل مما كان يمكن له أن يكون ضغطاً هائلاً على المملكة العربية السعودية لتعزيز قدرتها الإنتاجية، وبتكلفة كبيرة.

هذا وقد يكون صناع القرار السعودي سعيدين لوضع سهم أخر في الجهود المبذولة لجعل ثورة نفط صخور الطّفَل عالمية، وهو أمر تم فعلا ببطء وأكثر مما كان متوقع له. السعوديون راضون أيضا تماما لرؤية إيران وروسيا تكافحان على المستوى الداخلي.

ثم هناك حقيقة أنه من الأسهل أن لا تتخذ أي قرار من أن تغير المسار، الأمر الذي لا ينبغي الاستهانة به في حكومة الرياض التي أصبحت تعرف عملية صنع القرار فيها بالبطء.

الأهم من ذلك، ربما يتذكر السعوديون بوضوح فترة الثمانينيات، عندما قطعوا الإنتاج وفقدوا جزءاً كبيراً من حصتهم في السوق، دون أن يؤثر ذلك بشكل كبير على السعر العالمي للنفط.

فربما لديهم ثقة أقل اليوم في أن يكون لتخفيض الإنتاج الأثر المنشود مما كان عليه آنذاك.

أولا، الإنتاج السعودي (وذلك الخاص بأوبك) كنسبة مئوية من السوق العالمية فهي آخذة بالانخفاض على حساب المصادر الجديدة في الأمريكتين إلى حد كبير.

ثانيا، اليوم هناك إمدادات من خارج أوبك والتي تعتبر مؤثرة بالسعر (وهذا ما لم يكن عليه الحال في الماضي)، أيّة تخفيضات إنتاجية من ناحية أوبك من المرجح لها أن تحفز زيادة المعروض الأجنبي, وهذا يعني أن تخفيضات الإنتاج سوف تحتاج إلى أن تكون أعمق من أي وقت مضى ليكون لها نفس التأثير على السعر.

وأخيرا، يدرك السعوديين أن زيادة العرض الحقيقي في السوق لا تأتي من الإنتاج الثقيل للنفط الخام, بل من التنوع الذي كانت تمتصه الأسواق الأمريكية قبل ازدهار النفط هناك.

تشير كل هذه الأسباب أن لا أحد يجب أن يأمل في أن يخفض السعوديين إنتاجهم.

فبدون استعداد سعودي، لن يكون هناك تحرك من أوبك.

وفي جميع الاحتمالات، وصلت المملكة السعودية إلى اجتماع اوبك مع عدم وجود جاهزية لخفض الإنتاج، الأمر الذي حدد النتيجة مسبقاً.

مع كل ما ذكر, هناك سؤال مهم آخر:

هل سيرضى السعوديون بالسماح لسعر النفط بالتدهور إذا ما استمرت أساسيات العرض والطلب بدفعه نحو الانخفاض؟

الجواب: ربما لا.

ففي الوقت الذي تعطي فيه القاعدة الاقتصادية السعودية فسحة دعم هائلة، هناك اعتبارات سياسية يمكن لها أن تثير الحكومة تجاه انخفاض الأسعار.

لكي تبدأ، ينبغي أن تكون الرياض مدركة لكيفية فهم مواطنيها لانخفاض أسعار النفط.

فحتى لو كانت الأمة قادرة على تجاوز التداعيات الاقتصادية، يمكن لانخفاض الأسعار أن يترجَم إلى تصور لدى الشعب السعودي بأن النظام الملكي قد فقد السيطرة على سوق النفط، مما يخلق المزيد من الاضطراب في بيئة سياسية محلية غير غامضة.

علاوة على ذلك، كانت ممالك الخليج محظوظة في درء الثورات السياسية التي قلبت الجمهوريات العربية المجاورة عن طريق زيادة الإنفاق العام بطريقة كبيرة.

ما يثير المملكة السعودية هو ما إذا كانت أسعار النفط المنخفضة قد تؤدي إلى احتقان العقد الاجتماعي مع مواطنيها.

وما يدعو قلقها أيضا هو ظهور صعوبات مالية في الممالك المجاورة لها, مما يمكن له أن يُحدث اضطراب سياسي في المنطقة.

فأي قلقلة في الكويت، أو سلطنة عمان أو الإمارات قد تؤدي بالرياض لإعادة النظر في الوضع الراهن. الآن، هذه الدول في حالة جيدة.

ولكن، كما أظهرت الثورات عام ٢٠١١، يمكن لأحداث صغيرة أن تؤدي إلى عواقب وخيمة.

ونظرا للزيادات الكبيرة في الإمدادات العالمية والطلب على التبريد في أوروبا

وأماكن أخرى، فمن المنطقي التحضير لفترة انخفاض أسعار النفط. ونظراً للديناميكيات الداخلية لمنظمة أوبك، فربما من الصحيح رفض إمكانية العمل الجماعي هناك لتغيير الديناميكية العالمية.

ولكن لا يمكن شطب إمكانية العمل من قبل السعودية التي سيكون لها حساباتها الخاصة يصعب على الآخرين تمييزها.